

مصير الجهاديين الأجانب يعمق الانقسامات بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين

الولايات المتحدة مصرّة على ترحيل المتشددين وعائلاتهم إلى أوطانهم



تصاعدت حدة الانقسامات بشكل غير مسبوق بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في مجلس الأمن، خلال شهر أغسطس الماضي، بعد أن نقضت الدول الأوروبية مشروع قانون أميركي لتمديد حظر الأسلحة إلى إيران وعرقلت مساعي عودة العقوبات الأممية عليها. وفي خطوة تبدو ذات صلة بالتجانبات قوضت واشنطن منفردة إجماعا دوليا بشأن مصير الجهاديين الأجانب.

نيويورك - استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار بشأن مصير المقاتلين الجهاديين الأجانب لعدم تضمينه فقرة تطالب بإعادتهم إلى بلدانهم، في مؤشر إلى شقاق متزايد بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين.

وحظي النص الذي وضعته إندونيسيا، العضو غير الدائم في مجلس الأمن، بموافقة سائر أعضاء مجلس الأمن الـ14 باستثناء الولايات المتحدة التي صوتت ضده.

وكان لقرار الولايات المتحدة استخدام حق النقض في مسألة تتعلق بملف مكافحة الإرهاب الذي كان حتى الآن موضع إجماع بين الغربيين وفي المحافل الدولية، وقع الصدمة وهو يعكس استياء أميركيا متزايدا حيال الأوروبيين، ولا سيما بعد أسابيع على توجيههم صفة لواشنطن في مجلس الأمن. وقال دبلوماسي إن "الفتوى باتت بحسب الثمن" معتبرا موقف واشنطن بأنه "مضّر جدا" للعلاقات عبر ضفتي الأطلسي.

ويشرح النص أن التشجيع على إعادة دمج هؤلاء الجهاديين السابقين في مجتمعاتهم يهدف إلى الحد من إمكانية عودتهم إلى القتال.

كما يهدف بحسب النص إلى دفع الدول الأعضاء على تقاسم خبراتهم في تطبيق العقوبات وإعادة دمج المحكوم عليهم لارتكابهم أعمالا إرهابية والتدابير الواجب اتخاذها لإعادة دمج الأفراد في المجتمع.

ولطالما شددت واشنطن، التي حظيت خلال المفاوضات بتأييد موسكو لتضمين النص مصطلح "الإعادة إلى الوطن"، على وجوب إعادة المقاتلين الأجانب المحتجزين في سوريا والعراق إلى بلدانهم الأم.

لكن الأوروبيين وبعض الدول العربية تعارض هذا الموقف، مفضلين أن يحاكم

الجهاديون ويقضوا عقوباتهم في الدول التي ارتكبوا جرائمهم فيها. وفي أوروبا، اعتمدت دول عدة، وخصوصا فرنسا وبلجيكا، سياسة تقوم على درس "كل حالة على حدة" لإعادة بعض أطفال الجهاديين المحتجزين في الشرق الأوسط وربما بعض زوجاتهم.

ويحتجز الأكراد السوريون الذين يتلقون دعما وتمويلا وتسليحا وحماية من واشنطن، في سجون شمال البلاد حوالي ألف مقاتل جهادي من ثلاثين جنسية أسروا لدى استعادة التحالف الدولي الأراضي التي كان يسيطر عليه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، كما يحتجز الفان من أفراد

قنابل موقوتة في سجون أكراد سوريا

وجّهوا لها صفة في مجلس الأمن قبل أسابيع. وفي مطلع الشهر الماضي، صوت حلفاء واشنطن خاصة من الأوروبيين ضد مشروع قرار أميركي لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران، ثم تصدوا لمحاولة أميركية لإعادة فرض عقوبات دولية على طهران.

وأعربت كرافت خلال مباحثات جرت الأسبوع الماضي حول مكافحة الإرهاب، عن أسفها لأن الأوروبيين يعمدون في هذا الملف، كما في الملف الإيراني، إلى "دفن رؤوسهم في الرمال" في مواجهة "التهديد الخطير" الذي يشكله المقاتلون الجهاديون الأجانب.

بخيبة الأمل وبصدمة إزاء النقائات المختلفة ويحاولون العودة بشكل سريع إلى بلادهم رغم أنهم يواجهون احتمالا شبه مؤكد بإيداعهم السجن.

وتقول إن أحد أسباب العدد المتدني نسبيا للمقاتلين الأجانب من الأميركيين هو أن القوانين الأميركية تسهل تدخل الشرطة في مرحلة مبكرة بمجرد التعبير عن تأييد مجموعة متطرفة محظورة. وبلجوتها إلى استخدام حق النقض في مجلس الأمن لمنع صدور قرار يتعلق بملف مكافحة الإرهاب الذي كان يعتبر حتى الأسس القريب ملقا يحظى بتوافق غربي في المحافل الدولية، تكون واشنطن قد خطت خطوة إضافية على طريق الافتراق عن حلفائها الأوروبيين الذين

أسرهم بينهم العديد من الأطفال في مخيمات لاجئين في المنطقة نفسها. وكأنت دراسة نشرتها جامعة واشنطن حول الجهاديين الأميركيين في العراق وسوريا قد كشفت، أن هؤلاء أقل ميلا لتنفيذ اعتداء إرهابي بعد عودتهم إلى بلادهم بالمقارنة مع المتطرفين الأوروبيين الذين يفوقونهم عددا.

وأوردت الدراسة التي أعدها البرنامج حول التطرف في الجامعة أن شبكات التواصل الاجتماعي كان لها دور أساسي في تمكين الأميركيين من بلوغ سوريا أو العراق إذ غالبا ما تكون علاقاتهم الشخصية محدودة. وتابعت أن هؤلاء الأميركيين وبعد التحاقهم بالجهاديين غالبا ما يشعرون

ويعتبرون أنفسهم كالأفراد الذين ارتكبوا جرائمهم فيها. وفي أوروبا، اعتمدت دول عدة، وخصوصا فرنسا وبلجيكا، سياسة تقوم على درس "كل حالة على حدة" لإعادة بعض أطفال الجهاديين المحتجزين في الشرق الأوسط وربما بعض زوجاتهم.

ويحتجز الأكراد السوريون الذين يتلقون دعما وتمويلا وتسليحا وحماية من واشنطن، في سجون شمال البلاد حوالي ألف مقاتل جهادي من ثلاثين جنسية أسروا لدى استعادة التحالف الدولي الأراضي التي كان يسيطر عليه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، كما يحتجز الفان من أفراد

قلق ألماني من استغلال اليمين المتطرف لاحتجاجات كورونا

برلين - حذرت الهيئة الاتحادية لحماية الدستور (الاستخبارات الداخلية بألمانيا) من أن الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة برلين مؤخرا ضد سياسة الدولة في مواجهة أزمة كورونا هي بمثابة "عنصر يميني متطرف قوي ظهر بشكل عدواني وعنيف من خلال أعمال تخريبية". في وقت أحدثت فيه محاولة اقتحام البرلمان الألماني من قبل مجموعة ترفع الرايات النازية صدمة لدى السياسيين الألمان.

وقال رئيس الهيئة توماس هالدنفاغ، الثلاثاء، إن تخوفات الهيئة تآكدت، مضيفا "يمينيون متطرفون ومواطنو اليمين نجحوا في شغل مساحة تجاوب وإنتاج صور ذات تأثير قوي واستخدموا حدث الاحتجاجات المتباينة لأهدافهم".

وأشار هالدنفاغ إلى أن الهيئة الاتحادية لحماية الدستور حذرت أكثر من مرة من أن يمينيين متطرفين يسيئون استخدام ولاء كورونا لأجل تحقيق أغراضهم، ولحالة وضع أنفسهم على رأس "المظاهرات المتنوعة للغاية"، لافتا إلى أن هيئته كانت قد تحققت من حدوث "تعبئة قوية من قبل يمينيين" قبل المظاهرات.

تصعيد تركي في المتوسط يدفع اليونان إلى تعزيز قوة الردع

أعلن اردوغان أن عروج ريس بتصميم أنشطتها". والجمعة، حذر مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل تركيا من احتمال فرض عقوبات جديدة عليها، تشمل تدابير اقتصادية واسعة النطاق، ما لم يتم تحقيق تقدم باتجاه خفض منسوب التوتر في شرق المتوسط، فيما قوبلت التهديدات الأوروبية بنجاح تركي.

رجب طيب أردوغان
تركيان برعما
تحالف اليونان مع قوة عسكرية أوروبية

وقال بوريل إن وزراء خارجية الكتلة "اتفقوا على أنه في غياب التقدم من جانب تركيا، قد نضع قائمة بمزيد من الإجراءات" يتوقع مناقشتها خلال قمة في بروكسل من المقرر عقدها في 24 سبتمبر. وأضاف أن الكتلة يرغب بمنح "الحوار فرصة جيدة" لكنه ثابت في دعم اليونان في الأزمة، ما عزز المخاوف من إمكانية اندلاع مواجهة عسكرية. وكادت اليونان وتركيا تخوضان حربا في عام 1974 بشأن قبرص التي باتت منقسمة منذ ذلك الحين حيث تدير إدارة من القبارصة الأتراك تعترف بها تركيا فقط الثلث الشمالي بينما تدير حكومة من القبارصة اليونانيين تحظى بالاعتراف الدولي الثلثين الواقعيين في الجنوب.

فحسب، من أجل زيادة إمكانيات بلدنا الدفاعية".

وتتهم اليونان تركيا بانتهاك سيادتها، فيما تقول أنقرة إن حليفها في حلف الأطلسي تتبع نهجا "متشددا" لا يترك فرصة للمباحثات. ويأتي تدمير المهمة وسط تصاعد التوتر، الذي اتسم باستعراض القوة، حيث أجرت تركيا واليونان الأسبوع الماضي مناورات بحرية متنافسة.

ويراقب الاتحاد الأوروبي النزاع بقلق متزايد، مع قيادة ألمانيا جهودا لحمل الأطراف على تخفيف حدة جهتهم وتسوية خلافاتهم من خلال المحادثات. وكانت أنقرة أرسلت سفينة عروج ريس ترافقها سفن حربية إلى جنوب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية في 10 أغسطس، ما أثار غضب أثينا وصعد التوتر القائم بالفعل بين البلدين.

وردت اليونان بإطلاق مناورات بحرية بمشاركة عدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات لبعيد عن مناورات أجرتها تركيا بين جزيرتي قبرص وكريت الأسبوع الفائت.

والثلاثاء، هاجم الرئيس التركي الدول التي يتهمها بأنها تريد حرمان تركيا من حقها بالحصول على حصتها من موارد الغاز، دون أن يسميها. وقال أردوغان إن "تركيا لن يروعها تحالف اليونان مع قوة عسكرية أوروبية مثل فرنسا". وفي إشارة إلى تهديد باستمرار الأزمة،

أثينا - قال وزير المالية اليوناني خريستوس ستايكوراوس إن بلاده تجري محادثات مع فرنسا وبلدان أخرى بشأن مشتريات أسلحة لتدعيم قواتها المسلحة مع تصاعد التوتر حول موارد الطاقة في البحر المتوسط، فيما أثني الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الثلاثاء على قوة الجيش التركي بعد تمديد مهمة للتقريب عن الغاز وضعت بلاده في مواجهة مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف ستايكوراوس أن بلده مستعد لإنفاق جزء من احتياطاته النقدية لشراء أسلحة وغيرها من الوسائل التي ستساعده في زيادة "قوة الردع" بعد أعوام من تقليص الإنفاق الدفاعي، مضيفا "تجري محادثات مع فرنسا، وليس هي والتي نددت بها اليونان، متجاهلة



عسكرة المتوسط تنذر بالصدام